الأهرام

المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٧ مايو ٢٠٠٢

في مجلس الشورى أمس:

سياسة مصرية قوية ومعلنة للحفاظ على الحقوق في مياه النيل

تنمية الموارد المائية في البلاد أمر حتمي لمواجهة خطط التنمية

□ الدكتور مصطفى كمال حلمي أثناء رئاسته لمجلس الشورى أمس [تصوير: سامي بشرى]

اكد مجلس الشورى ان تطوير وترشيد استخدام المياه في مصر امر حتمي لمواجهة العجز المائي المحتمل نتيجة الاستهلاك المتزايد من المياه.

وقال انه لايوجد بين بلدان العالم من يعتمد بشكل كلي على مياه نهر واحد مثلما يحدث في مصر.. الأمر الذي يتطلب وضع السياسات التي تكفل تحقيق الاستفادة المثلى من ذلك المورد الذي يمثل ٩٥٪ من اجمالي الموارد المائية لمصر.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى صباح امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي والتي تمت فيها مناقشة موضوع استثمار الموارد المائية وتنميتها وحسن استخدامها والذي تقدم به المهندس سعد هجرس واكثر من عشرين عضوا من اعضاء المجلس.

وشدد المجلس على اهمية ان تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها في مياه النيل سياسة واضحة ومعلنة لكل الاطراف المعنية خاصة ان هناك تسع دول اخرى تستفيد من النهر ومشيرا إلى ضرورة الاعلان الواضح من ان مصر لن تسمح باقامة اي مشروعات تمس حصة مصر المائية او تؤدي إلى تاخر وصولها باعتبار ان مصر دولة المصب.

وأكد المجلس ان تزايد عدد سكان مصر خلال العقود القادمة يستدعي التوسع الزراعي والصناعي الأمر الذي يتطلب تنمية الموارد المائية والحفاظ عليها خاصة وان جملة الموارد المائية الحالية تبلغ ٦٤ مليار متر مكعب من مياه النهر والمياه الجوفية العميقة والسطحية بحواري مصر وبالوادي والدلتا.

وأشار إلى ان المستهدف هو زيادة حجم هذه الموارد بنحو ١٠.٧ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠١٧ لاضافة مساحة جديدة للاراضي الزراعية تصل إلى مايقرب من مليوني فدان، وقد استعرض المهندس سعد هجرس رئيس لجنة الزراعة والري في المجلس طلب المناقشة حيث أوضح ان الزراعة في مصر تمثل دعامة اساسية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي حيث تسهم بنصيب وافر في التنمية الشاملة والنهوض بالمجتمع ويرتبط بها اكثر من نصف السكان انتاجا وتسويقا وتصنيعا وانه لايزال يقع عليها عبء التمويل لغيرها في قطاع الانتاج والخدمات.

وقال ان التنمية الزراعية المتواصلة تتطلب استثمارا جيدا ورشيدا لكل شبر من الارض ولكل قطرة مياه في الانتاج الزراعي لكي يتواصل ويتزايد الانتاج بالقصى طاقاته واعلى معدلاته لتحقيق اهداف التنمية.

واكد ان المياه هي اثمن الموارد والثروات الطبيعية في مصر وان نهر النيل يعد شريان الحياة الوحيد بالنسبة لها..

وان تلك الثروة تمثل الركيزة الاساسية للتنمية الشاملة.

للمهندس سعد هجرس قال إنه من الطبيعي ان تعطي مصر اولوية كبيرة في سياستها الخارجية لدول المنبع بهدف تامين وصول المياه واستمرار تدفقها إلى اراضيها والحيلولة دون وقوع هذه المنابع في ايدي قوى معادية مؤكدا ان قضية الدفاع عن حقوق مصر في مياه النيل تمثل احد الثوابت الاساسية لسياسة مصر الخارجية خاصة انها فرضت نفسها على السطح منذ فترة غير قصيرة.

وقال ان امن مصر القومي يعتمد على نهر النيل نظرا لارتباط كل اهلها به واعتمادهم عليه في امور حياتهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقال ان كميات المياة المتوافرة حاليا والتى تكاد تكفى حاجة البلاد لايمكن ان يعتمد عليها بنفس القدر خلال العقود القادمة فى ظل النمو الكبير فى السكان، الأمر الذى يعنى تناقص حصة الفرد من المياه مؤكدا ضرورة وضع السياسات واتخاذ الإجراءات التى تكفل حفظ التوازن بين الموارد والاحتياجات المتزايدة بصفة مطردة.

وانتقل للحديث عن المشروعات المحتملة فى منطقة الدبع فقال ان هناك مشروعات مائية عملاقة يجب العمل بشكل مؤثر من اجل تنفيذها خاصة وانها سوف تتيح لمصر مايصل إلى ١٨ مليار متر مكعب مياها اضافية.

ومؤكدا أن الرئيس مبارك قادر على تحريك هذه المشروعات أى دول الجنوب لما له من تاثير قلما يحظى به زعيم عربى او افريقى غيره.

وعقب انتهاء المهندس سعد هجرس من استعراض طلب المناقشة فتح الدكتور مصطفى كمال حلمى باب المناقشة حيث اعطى الكلمة فى البداية للدكتور فاروق اسماعيل عضو المجلس فقال انه من الضرورى تنمية عملية الرى من مياه الصرف خاصة أن هناك ١٢ مليار متر مكعب من مياه الصرف فى المناطق الشمالية ولا يستخدم منها اكثر من ٤ مليارات متر.

تابع الجلسة:

أحمد البطريق

الدكتور فاروق إسماعيل قال يجب أن تكون هناك محاذير من إعادة استخدام هذه المياه نظرا لزيادة ملوحتها.

واشار إلى ضرورة مراعاة اقتصاديات رفع مياه الصرف واقتصاديات معالجتها وكذلك كم المياه العذبة اللازمة للخلط.

وحذر الدكتور فاروق إسماعيل من إعادة استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى دون معالجتها مشيرا إلى خطورتها وقال

إن تكلفة المتر المكعب فى عملية المعالجة تصل إلى ٥٠ جنيها.

وقال النائب الأمير سيف النصر إن تلك القضية من القضايا المهمة ذات التاثير المباشر على كل مواطنى مصر.

النائب قال إن هناك مشكلة حالية وهى زيادة منسوب المياه الجوفية التى أثرت بشكل خطير على مساكن القرى والمدن.

وانتقل للحديث عن أسلوب الرى فى الأراضى القديمة حيث قال إن استخدام الأساليب الحديثة فى عمليات الرى من الصعوبة بحيث يمكن إعمالها فى تلك المناطق وإن كان من الممكن توفير المياه عن طريق تسوية الأراضى وكذلك عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف المغطى.

ورغم ذلك فإن شبكة الصرف المغطى قد انتهى عمرها الافتراضى الأمر الذى يتطلب إعادة بناء الشبكة من جديد.

وقال الدكتور محمد عبدالفتاح القصاص إن تلك القضية تعد قضية قومية عاجلة وإن لكل فرد فى المجتمع مسئولية يجب القيام بها من اجل ترشيد استخدام المياه.

القصاص قال كنت أتمنى أن يكون هناك برنامج طويل المدى لزرع ثقافة ترشيد المياه فى عقول المصريين، مشيرا إلى أن حصة كل مصرى من الموارد المائية الف متر مكعب مائى وهو يمثل خط الفقر المائى ومع زيادة السكان فإن مصر فى سبيلها إلى مستوى جديد تحت خط الفقر المائى.

الدكتور القصاص قال إن استخدام الفرد فى اليوم بالقاهرة كان ٧٠ لترا/ فرد اليوم وأصبح اليوم ٢٥٠ لترا اليوم وهذا يعنى أن هناك إسرافا غير مبرر.

وقال إنه من الجرم أو الخطأ الاجتماعى أن يبنى كل فرد فى المناطق الجديدة حمام سباحة فى الفيلا التى يشيدها لنفسه.. إن الأمر فى حاجة إلى وقفة من جانب وزارة الرى.

وقال إن الفلاح المصرى أساء استخدام الصرف المغطى الأمر الذى يتطلب تعريف الفلاح كيفية صيانة هذه الشبكات.

وحول دور الحكومة فى هذا المجال قال الدكتور محمد القصاص إن مصادر المياه فى مصر هى نهر النيل والمياه الجوفية فى الصحراء الغربية.. وإن التوسع الزراعى على مياه النيل يجب أن يكون بحذر.

وقال يجب أن نتوقف عن الوعود التى لا تتحقق فكيف يعلن فى الماضى عن زراعة ٣,٥ مليون فدان فى الواحات ولم تتم زراعة سوى ٤٥ الف فدان.

وقال يجب أن نتوقف عن التفكير فى التوسع الزراعى على مياه النيل حتى لا نواجه مشكلات مستقبلية دون أن نحقق المشروعات التى تستهدف منها زيادة إيراد النهر وحصة مصر المائية.

وقال إن هذا لا يعنى وقف المشروعات القائمة ولكن علينا الانتهاء منها والاعتماد مرة أخرى على مياه الصرف الزراعى.

وعاد يقول إن استكمال مشروع توشكى يعنى استقطاع ٥ مليارات متر مكعب من حصة مصر الأمر الذى يتطلب دراسات متعمقة لتعويض هذا العجز المحتمل بإجراءات جديدة لترشيد المياه.

وحول استخدام المياه قال إن وزير الرى مسئول عن نوعية مياه النهر ولكن الأمر متوقف حاليا على وزيرة شئون البيئة.. الدكتور القصاص قال إنها مسئولية الحكومة ككل وليست مسئولية وزير واحد فى الحكومة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقال قد تكون محافظات الشمال هي الاكثر تاثرا من موضوع خلط المياه ومع هذا فإن أهالي هذه المحافظات على استعداد لتقبل هذا الأمر من أجل صالح مصر!!

وتحدثت العضوة سهير جلبانة فقالت إن في سيناء أكثر من سد تم تشييده ولكن للأسف لا توجد مياه نظرا لنقص كميات المطر المتساقط عليها.. ونظرا لأهمية زراعة البشر في سيناء فإن الأمر يتطلب العمل سريعا على مد مياه الشرب فقط إلى مناطق وسط سيناء.

وتناولت المشروعات المائية والزراعية المقامة على الأراضي المجاورة لحدود مصر الشرقية وقالت إننا نطالب بمشروعات مائية هناك للاستفادة من المياه الجوفية والإمكانات البشرية الموجودة في شمال وشرق سيناء.

الموافقة على اتفاقية التعاون المالي مع المانيا

ووافق مجلس الشورى في جلسته المسائية على اتفاقية التعاون المالي مع المانيا والتي تتيح لمصر بموجبها الحصول على قرض ميسر قدره ١٦٣ مليون مارك بفائدة ٧٥. ٠٪ ويسدد على مدار ٤٠ عاما بفترة سماح مدتها عشر سنوات، ويخصص القرض لمشروع الصرف الصحي ولانشاء محطة توليد الطاقة بالرياح بالزعفرانة واعادة تاهيل موانئ السد العالي، كما يخصص جزء من هذا القرض للصندوق الاجتماعي للتنمية بقيمة ٣٠ مليون مارك ومثلها لمشروع بناء المدارس. وقد نصت الاتفاقية على اتاحة ضمانات مالية لمصر في حدود ٧٦ مليون مارك بالاضافة إلى المبالغ المتاحة.

وكان مجلس الشورى قد ناقش عددا من الاتفاقيات الموقعة بين مصر وبعض الدول والمؤسسات الدولية بشأن حماية الاستثمارات المتبادلة وزيادة حصة مصر في بنك التنمية الافريقي.

ويواصل المجلس جلساته صباح اليوم

وزير الري:

مصر لن تبيع مياه الري للمزارعين

شركة زراعية جديدة للاستفادة من فوائض الفيضان

تجمعات زراعية جديدة على الحدود الشرقية

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الري والموارد المائية ان مصر لا تبيع المياه في اراضيها للمزارعين وان ما يتم تحصيله من بعض المزارعين في مشروعات جنوب الوادي بمنطقة توشكى ما هو إلا تكلفة استخراج المياه وإدارتها.

وقال إن مصر ملتزمة بما اعلنته رغم ما يثار من وقت لآخر في العديد من المؤتمرات الدولية. وقال وزير الري في بيانه الذي القاه امام مجلس الشوري عند مناقشته قضية استثمار الموارد المائية ان الحكومة بصدد انشاء شركة زراعية جديدة في منطقة مفيض توشكى للاستفادة من فوائض مياه الفيضانات التي يتم صرفها ، مشيرا الى ان كمية المياه المتاحة حاليا تكفى لزراعة ٥٠ الف فدان لمدة خمس سنوات.

واكد ان مصر بصدد إنشاء تجمعات زراعية في المناطق الحدودية الشرقية وانها قد انتهت بالفعل من حفر ١١ بئرا بتكلفة تصل الى ١١ مليون جنيه ، واشار الى ان الوزارة بصدد تعديل مسار ترعة السلام في سيناء من أجل تحقيق الاستفادة منها في الأراضي المتوافرة بمناطق وسط سيناء.

واكد وزير الري أن سياسة مصر الخارجية تستهدف تاكيد حصة مصر الثابتة من مياه النيل من واقع العديد من الاتفاقيات الموقعة بين دول هذا الحوض، واشار الى وجود مشروعات مشتركة من شانها تحقيق زيادة في حصة مصر المائية .

واشار الى وجود اتفاقات على مشروعات للاستفادة من المياه الفاقدة على الهضبة الاثيوبية والتي تقدر بنحو ٣٦ مليار متر مكعب.

واكد انه لا يمكن ان يتم انشاء مشروعات مائية على حوض النهر دون موافقة مسبقة من الدول الاعضاء ،واشار الى ما تقدمه مصر من منح ومعونات لدول الحوض ، تاكيدا على حرصها على تدعيم العلاقات مع هذه الدول. وقال الدكتور محمود أبوزيد ان الوزارة تحرص على تحقيق الاستفادة القصوي من المياه المتاحة، وأن عمليات خلط المياه تقتصر على خلط مياه الصرف الزراعي فقط مع المياه العذبة.

وأعلن وزير الري انه لن يتم انشاء مصارف زراعية من مناطق سيناء الى بحيرة البردويل واكد ان الصرف في تلك المناطق قد تم تحديده بالفعل ليكون على قناة السويس والبحر الابيض المتوسط مباشرة حفاظا على البيئة في تلك البحيرة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية